السياحة الساحلية واستهلاك الحياة البحرية في الجزائر: دراسة تقييميه للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"

أ/ صلاح الدين قدري
د/سعيد شوقي شكور
جامعة جيجل

الملخص :

تتميز الأقاليم الساحلية الجزائرية بخصائص مورفولوجية مميزة جدا، الأمر الذي ساعد على تطور عدة أنشطة فيها، وعلى رأسها السياحة والصيد البحري؛ وبقدر ما يلعب انتماء هذه الأقاليم إلى البر والبحر دورا مهما في خلق مجموعة من التفاعلات بين البشر والطبيعة فيها، إلا أن ذلك ساهم في إفراز جملة من الاختلالات التي جعلت هذه الأقاليم تتسم بالهشاشة؛ حيث نجد النظام الايكولوجي البحري، يمثل أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية، خاصة التنمية السياحية؛ في هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تقييم التنمية السياحية الساحلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2025" في ظل غياب المقاربة المدمجة وعدم مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذا الأقاليم.

الكلمات المفتاحية: السياحة الساحلية، الصيد البحري، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجز ائر .

Résumé :

Les régions côtières en Algérie sont d'une grande importance. En plus de leur teneur en ressources naturelles biologiques marines, elles fournissent des possibilités de développement économique reposant sur plusieurs autres activités tel que le tourisme et la pêche. Le présent article vise une analyse tendant à orienter les décideurs, à travers une approche analytique et empirique, et d'évaluer le Schéma Directeur d'aménagement touristique "SDAT2025" en l'absence d'une approche intégrée et non en tenant compte de l'orientation socio-économique de ces régions.

Mots clés: tourisme balnéaire, pêche, Schéma Directeur d'aménagement touristique, Algérie.

المقدمة:

تعتبر الأقاليم الساحلية الجزائرية ذات أهمية بالغة فضلا على ما تحتويه من موارد طبيعية وفي مقدمتها الموارد البحرية الحية، والتي تعتبر مصدر الحياة لمعظم سكان المجتمعات الساحلية، كما أنها توفر فرص التنمية الاقتصادية القائمة على أنشطة أخرى متعددة خاصة السياحة والترفيه، وهذا بسبب تراثها البيئي البحري الغني (شعاب مرجانية، أشجار مانغروف، الحشائش البحرية وغيرها).إضافة إلى ذلك، فالأقاليم الساحلية الجزائرية عبارة عن فضاءات معقدة وهشة في نفس الوقت، فهي تخضع لمجموعة من الضغوط وعلى شكل متزايد لعدد كبير من الأنشطة غير المتكاملة مع بعضها البعض، خاصة قطاعي السياحة والصيد البحري، مما يسبب العديد من المشاكل والتعارض في المصالح بين مستخدمي الموارد الساحلية سواء في البحر أو الأرض، الأمر الذي جعل من النظام الايكولوجي البحري أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية.وبالتالي فهي تتطلب اهتمام خاص أكثر من الأقاليم الأخرى، وإلى اعتبارات خاصة بشأن التنمية المحلية المستدامة؛ في هذا الإطار يمكن طرح التساؤل التالية: **إلى أي مدى ساهمت**(وستساهم) **تنمية السياحة الساحلية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في تنمية الأقاليم الساحلية الجزائرية ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل قدمنا الفرضية الرئيسية التالية: إن التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية من منظور سياحي محض في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) ودون مراعيات التوجه الاقتصادي والاجتماعي لها، أدى (وستؤدي) إلى ظهور اختلالات على مستوى النظم الإيكولوجية البحرية، وإلى التضارب في المصالح مع مختلف الفاعلين الآخرين، خاصة قطاع الصيد البحري، الأمر الذي أثر (وسيؤثر) على التضامن المحلي، وبالتالي على استدامة التنمية المحلية فيها؛

- **المنهج وأدوات البحث**

اعتمدنا في دراستنا على تحليل كمي للمعطيات المتاحة على المستوى الوطني (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)، إضافة إلى توزيع استبيان عبر البريد الالكتروني إلى 588 وكالة سياحة وأسفار بشقيها (التي يندرج نشاطهم ضمن السياحة الأجنبية الوافدة إلى الجزائر أو التي

يندرج نشاطهم ضمن السياحة العكسية إلى الخارج)، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر أوت 2015، و تحصلنا فقط على 47 استبيان مملوء وقابل للتحليل، وهو ما يعادل 08% من مجتمع الدراسة.

- **النتائج والتحليل**

1- أداء قطاع السياحة في الأقاليم الساحلية الجزائرية.

تعتبر الأقاليم الساحلية الجزائرية من بين أهم الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية المهمة، إضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من النشاطات الاقتصادية تتمركز فيها، زيادة على أن أكثر من ثلث السكان يعيشون فيها[1]؛ ورغم الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الأقاليم الساحلية الجزائرية والتي تسمح بتطوير عدة منتجات سياحية على مدار السنة[2]، إلا أن السياحة الشاطئية تستقطب غالبية السياح الذين يزورون هذه الأقاليم، الامر الذي جعل من تلوث مياه البحر ومختلف أشكال التلوث الناجم عن السياحة (نفايات صلبة، استغلال مفرط للمياه، تلوث الجو والضوضاء..)، من بين الأسباب التي ساهمت في القضاء على الأسماك وهجرتها[3]، فضلا عن التأثير سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للصيادين من جهة، خاصة الحرفيين منهم، ومن جهة أخرى أثر ذلك سلبا على القطاع السياحي، عن طريق انخفاض نسبة تواجد السياح في هذه المناطق الملوثة[54].

وتعتبر الأقاليم الساحلية من أكثر المناطق استقبالا للسياح في الجزائر حيث بلغ عدد السياح الوافدين إليها 2.2 مليون سائح سنة 2014 بعد أن كان 1.4 مليون سائح سنة 2004. والشكل الموالي يبين نسبة السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية مقارنة بإجمالي السياح الوافدين إلى الجزائر.

الشكل01: عدد السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية الجزائرية 2004-2014.

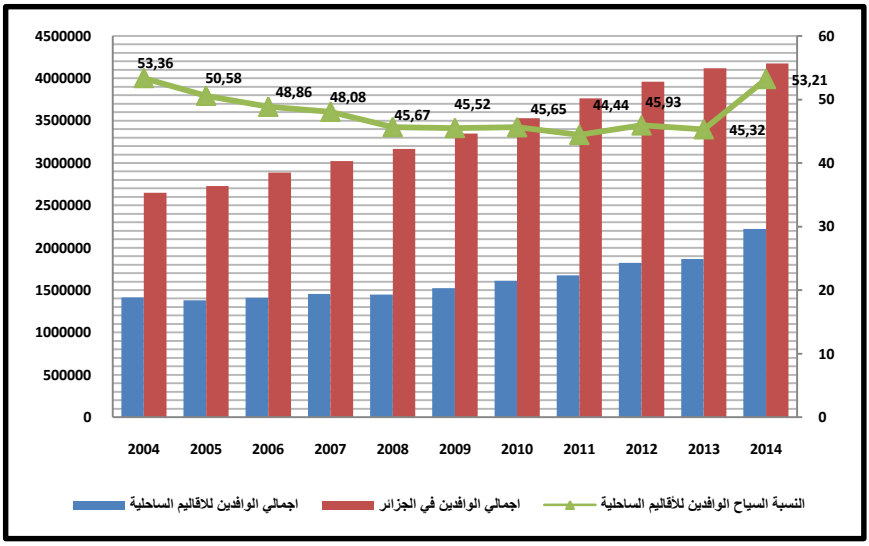

المصدر: من إعدادنا، بالاعتماد على بيانات من وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، 2015.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية مرتفعة، حيث نجد أنها تتغير في المجال [44.44%، 53.36%] من إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر؛ وهي نسب مرتفعة مقارنة بأنواع السياحة الأخرى، الأمر الذي يبين لنا أهمية ووزن السياحة الساحلية في اقتصاد السياحة في الجزائر. هذه النتائج تبين الضغط الذي تتعرض له هذه الأقاليم الحساسة[6]، وفي ظل اقتصاد السياحة،كعلم الخيارات الناجعة في مجال السياحة، يصبح البحث عن السياحة التي تناسب هذه الأقاليم أمر ضروري[7]، خاصة في ظل الخصائص التي تتميز بها الأقاليم الساحلية كأقاليم حساسة وهشة اقتصاديا واجتماعيا.

2- الفروع الواجب ترقيتها في الأقاليم الساحلية الجزائرية حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025".

تعتبر السياحة الشاطئية أحد أهم المنتجات ذات الأولوية للتنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية، نظرا للإمكانيات الواسعة المحتملة القابلة للتثمين، إضافة إلى الطلب المحلي الكبيرة على هذا المنتوج، وحصول أغلبية الموظفين على العطل خلال فصل

الصيف، في هذا الإطار نجد في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" كأداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للأقاليم الساحلية، ووضعها في خدمة السياحة فيها والارتقاء بها، وذلك عن طريق تحقيق توليفة بين النجاعة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية مع حماية النظام الايكولوجي البحري.والجدول الموالي يبين الفروع والمنتجات السياحية الواجب ترقيتها في الأقاليم الساحلية الجزائرية لبلوغ الهدف المنشود.

الجدول 01: المنتجات السياحية الساحلية الواجب تطويرها حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025".

المواضيع	الأعمال
منتوج الشاطئ	التفرغ حول الشمس، **حول البحر**، الرمل والألعاب، تنظيم نوادي للأطفال ...الخ
الأنشطة الرياضية	كرة طائرة الشاطئ، كرة القدم، تشكيل النوادي، الأشرعة، **الغطس**، **سياحة الصيد**، **الألواح الشراعية**، **سباق الزوارق البحرية**؛
الاقتراب من البيئة	طرق اكتشاف تلال الرمال، إنشاء مراكز الشرح والتعليم البيئي؛
الخدمات للسكان المحليين والسياح	عرض المطاعم، التجارة "الهدايا، الألبسة، تجهيزات الشواطئ"، دور الحضانة المجانية، مراكز النجدة.
العرض المائي	**تأجير السفن**، **رحلات في البحر** ..الخ

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره ص ص 11- 26.

بالتالي فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يهدف إلى تنويع الفروع والمنتجات ليسمح بتثمين مختلف القدرات التي تزخر بها، لتطوير السياحة فيها بطريقة مستدامة والعمل على تموقعها بصفة هجومية على المستوى المغاربي، المتوسطي والعالمي.

ويجب على السياحة الشاطئية أن تشكل، حسب إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT 2025"، الموجه الأول للتنمية السياحية في الجزائر، نظرا إلى وجود طلب داخلي كبير من طرف السكان المحليين، استفادة معظم السكان المحليين من العطل في فصل الصيف، إضافة إلى اختيار الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج للشواطئ لقضاء عطلتها.

3- محاولة تقييم التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025".

نظر للتوجه الاقتصادي للأقاليم الساحلية الجزائرية، حيث نجد أن التنمية فيها تقوم على مجموعة من المحركات الرئيسية، خاصة قطاع السياحة والصيد، وعليه، فإن التنمية السياحية من منظور سياحي محض، إضافة إلى العمل في إطار مقاربة أحادية، سيؤدي إلى خلق صراعات في هذه الأقاليم. في هذا الإطار نجد نشاط الصيد السياحي الذي يعتبر من الأنشطة المعول عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT 2025" للمساهمة في زيادة جاذبية الأقاليم الساحلية وتنمية القطاع السياحي فيها. الأمر الذي سيؤدي إلى خلق صراعات وتضارب في المصالح بين القطاعين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 02: أثر تنمية السياحة الساحلية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)على التنمية المحلية المستدامة في الأقاليم الساحلية الجزائرية.

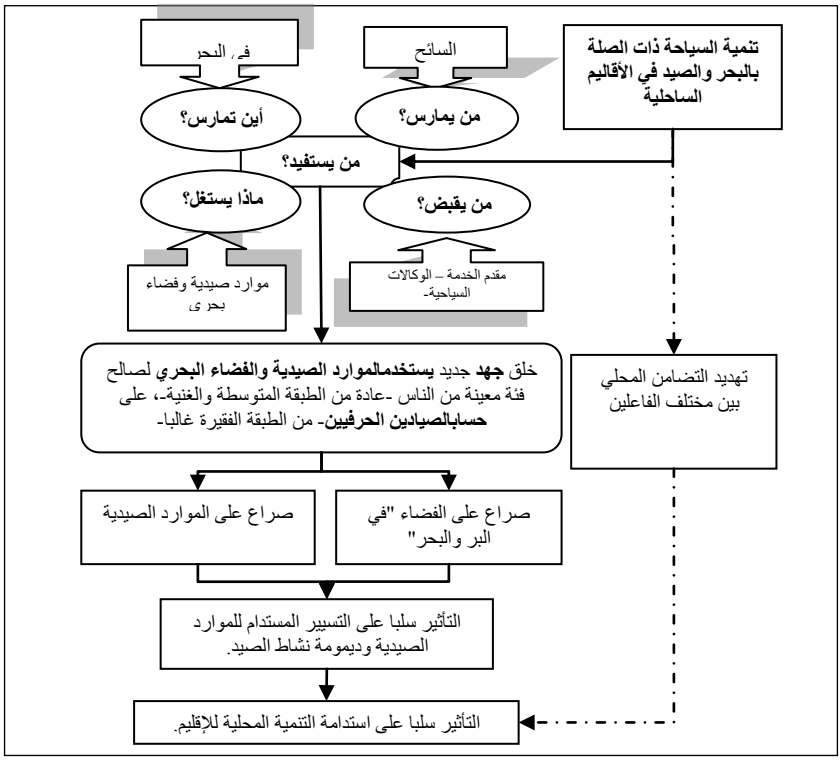

المصدر: من إعدادنا، نتائج بحثنا.

وعليه فإن التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" سيؤدي إلى خلق صراعات جديدة على كل من الموارد الصيدية والفضاء البحري، الأمر الذي يؤثر سلبا على الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين من جهة، إضافة إلى التأثير سلبا على التضامن المحلي بين الفاعلين المحليين "خاصة السياحة والصيد البحري" من جهة أخرى، وبالتالي التأثير سلبا على استدامة التنمية المحلية في هذه الأقاليم.

4- محاولة تقييم أثر أنشطة السياحة ذات الصلة بالصيد والبحرعلى قطاع الصيد البحريفي الجزائر.

تعتبر إجازة الصيد السياحي في الجزائر شخصية ولا يمكن التنازل عنها وتسلم لكل طالب من طرف إدارة الصيد المختصة إقليميا بطلب من وكالة السياحة والأسفار المعنية، هذه الأخيرة التي تعتبر المسؤول الأول عن تنظيم رحلات الصيد السياحي في الجزائر[8]، الشكل الموالي يبين مدى ممارسة نشاط الصيد السياحي والسياحة ذات الصلة بالبحر المنظمة من طرف الوكالات السياحية في الجزائر.

الشكل 03: عدد وكالات السياحة والأسفار المنظمة لأنشطة السياحة ذات الصلة بالصيد والبحر في الأقاليم الساحلية الجزائرية.

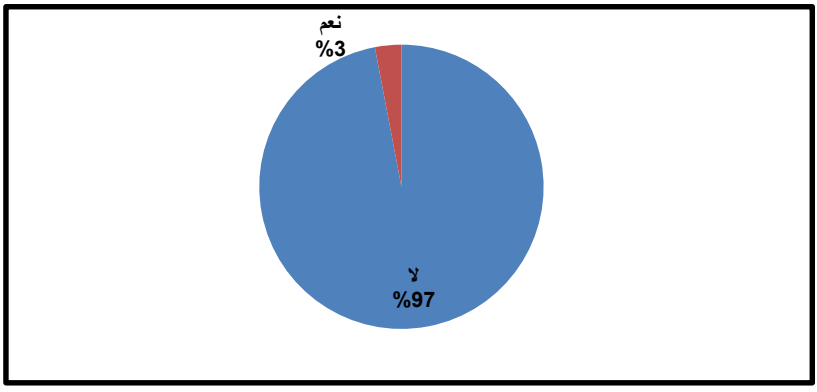

المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية 2015.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية وكالات السياحة والأسفار "45 وكالة سياحية من 588 وكالة" لا تنظم رحلات صيد سياحي، الأمر الذي يسمح بعدم خلق صراعات على الموارد الصيدية والفضاء بين الوكالات وممتهني الصيد الحرفي من جهة، وعدم التأثير

سلبا على الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين عن طريق عدم التأثير سلبا على مردودية قواربهم من جهة أخرى.

الخاتمة:

إن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الساحلية، يبين لنا مدى أهميةهذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها هذه الأقاليم، وإنعاشالسياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى.

ولقد تبنت الجزائر إستراتجية لتنمية السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتوج السياحي من جهة، إضافة إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وتثمين التراث التاريخي والثقافي التي تزخر به الجزائرمن جهة أخرى، خاصة في الأقاليم الساحلية.

لكن، وبالرغم من كل الإيجابيات التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الذي يمثل الإطار المرجعي لتنمية السياحة في الأقاليم الساحلية إلى غاية هذا التاريخ، إلا أن المقاربة الأحادية والتفكير من منظور سياحي محض، أفضى إلى وضع منتجات سياحية، أثرت "وستؤثر" سلبا على قطاع الصيد البحري وتؤدي إلى خلق صراعات مجتمع الصيادين، وهذه الأنشطة تتمثل في الصيد السياحي وسياحة الغوص، إضافة إلى الأنشطة الأخرى غير المؤطرة.

وبناءا على التحليل المقدم أعلاه، فإن الجزائر اليوم بحاجة إلى الاستثمار في أنشطة سياحية جديدة في إطار الأيكوسياحة وفي إطار مقاربة تجمع مختلف القطاعات، وهذا من أجل تثمين التراث الغني الذي تزخر به بالطريقة التي تتماشى وخصائصها من جهة، إضافة إلى كسب أسواق جديدة وتعظيم سوقها السياحي المحتمل من جهة أخرى، خاصة أمام ضعف حصتها من السياحة الدولية مقارنة بالدول المجاورة.

الهوامش

[1] -Office National des Statistiques "ONS", **Démographie Algérienne**, publication N° 690, 2014, pp 10-11.

[2]- Safia Derrouiche and Mohamed Bachir Mebirouk, **Seasonal Concentration of International Hotel Demand in Algeria: A Measurement and Decomposition by Nationalities**, International Business Research; Vol. 8, No. 7, Published by Canadian Center of Science and Education, 2015.

[3] - Voir:

- S.C.Chakour and S.E.Guedri, **Sustainable management of artisanal fisheries in Algeria: The contribution of an empirical approach**, Merit Research Journal of Business and Management Vol. 2(3), November, 2014.
- Marina Gomei et Giuseppe Di Carlo, **Assurer l'efficacité des aires marines protégées-Leçons tirées en Méditerranée**, WWF Méditerranée, 2012.
- Enrique Oracion and all, **Marine protected areas for whom? Fisheries, tourism, and solidarity in a Philippine community**, Ocean & Coastal Management, N°48, 2005, pp393-394
- Chakour S.C et Dahou. T, **Gouverner une AMP, une affaire publique ? Exemples Sud-Méditerranéens**, VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement. Hors série 6. 2009.

[4] - World Economic Forum, **The Travel & Tourism Competitiveness Report, Growth through Shocks**, Insight Report, 2015, p123.

[5]- Kacemi.M, **la loi de protection et de valorisation du littoral en Algérie: un cadre juridique ambitieux toujours en attente le cas du pole industriel D'Arzew**, dans le colloque international pluridisciplinaire « le littoral: subir, dire, agir », organisé par l'Ifersi, Lille, France, 16-18 janvier 2008.

[6]- Guedri.S.E and Chakour.S.C, **Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria**, journal of economics and sustainable development, IISTE, USA, vol.6, n°12, 2015.

[7] - Xuejia Zhuo, **Approaches to develop marine fishing tourism in a Norway and Chinese regions**, Department of Geography, University of Bergen, 2012, p10.

[8]– القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999، والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار.